T05-01219

٣٤٤/٤

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة في القانون

من الباحث

محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

٣/٤٣٤
٣٩٨٣

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة في القانون

من الباحث

محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراة فى القانون

من الباحث

محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد **رئيساً**

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي **عضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق - جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد **مشرفاً وعضواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة عين شمس

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

صفحة العنوان

اسم الباحث : محمد كمال سالم عبد الحميد

اسم الرسالة : جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

دراسة مقارنة

الدرجة العلمية : الدكتوراة

القسم التابع له : القانون التجاري والبحري

الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج : ٢٠٠٧

سنة المنح : ٢٠١٤

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري والبحري

رسالة دكتوراة

اسم الباحث : محمد كمال سالم عبد الحميد أبو زيد

اسم الرسالة : جدوي الرقابة القانونية علي البنوك

"دراسة مقارنة"

اسم الدرجة : دكتوراة

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد **رئيساً**

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف سابقاً

الأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي **عضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقاً

الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد **مشرفاً وعضواً**

أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري– كلية الحقوق– جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً(٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا(٧١)

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب/ الآية "٧٠ – ٧١"

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره لما وفقني من إتمام هذا العمل المتواضع، فلولا فضله عليَّ ما كنت ماسكاً قلماً ولا خاطًّا خطاً، فلله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وانطلاقاً من قول رسول الله صلي الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ رضا السيد عبد الحميد.... أستاذ القانون التجاري والبحري ووكيل كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقاً، لما قام به من جهد في توجيهي ونصحي في إعداد الرسالة، فهو المرشد لفكرتها، وكذلك لسعة صدر سيادته حينما كنت أتردد عليه بين الحين والآخر للاستفسار عن بعض الموضوعات المتعلقة بالبحث، فهو الأب الحنون والمعلم العالم، حفظه الله أباً ومعلماً ورزقه وافر الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلي أستاذي الجليل والقريب إلي قلبي حقاً، الأستاذ الدكتور/ ناجي عبد المؤمن محمد..... أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، لما قام به من جهد مشكور في مساعدتي، وما كان يوليه لي من حفاوة وترحيب حين ذهابي إليه وترددي عليه، فهو صاحب القلب الكبير والعلم الغزير، بارك الله فيه ورزقه الصحة والعافية.

والشكر والتقدير موصول للأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد.... أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق – جامعة بني سويف سابقاً ورئيس لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة، لما تفضل به سيادته من قبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مشاغله الجمة، فجزاه الله كل الخير.

والشكر والتقدير موصول أيضاً للأستاذ الدكتور/ عبد الرافع عبد اللطيف موسي.... أستاذ القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق، لتفضل سيادته بالموافقة علي الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة رغم مشاغله الجمة، فجزاه الله كل الخير.

والشكر والتقدير موصول لجميع السادة أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وأخص منهم بالذكر أخي الدكتور/ عزت عبد المحسن سلّامة، لما بذله معي من جهد في اتمام الرسالة، وأخي الدكتور/ صلاح حامد حسنين، لدعمه الروحي لي.

والشكر موصول كذلك لجميع زملائي من الهيئة المعاونة بالكلية وأخص منهم بالذكر أخي ا/ عبد الجليل السعيد، وأشكر أخي أ/ محمد بدر الدين.

ولا يفوتني في هذا المقام التوجه بأسمي آيات الشكر والتقدير لإدارة الكلية وموظفيها لما قاموا به من جهد مشكور في تذليل العقبات وانهاء الإجراءات فجزاهم الله عني خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

محمد كمال

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

-إلي روح والدي الطاهرة، الذي ظُلِم من بعض البشر ونُصِر من رب البشر، تعلمت منه، الصبر علي الصعاب، ومجالسة ذوي الألباب، والعزة عند طرق الأبواب، جعل الله روحه في أعلي عليين مع الأنبياء والشهداء والصالحين.

-إلي أمي الحنونة، وزوجتي الغالية، وابني كمال، وبناتي ملك، شهد، نور، ضحي.

-إلي أخي الغالي كامل، لقد تحمل معي الكثير وهو في سنٍ صغيرٍ، أدعو الله له بالخير الكثير، والعلم الشرعي الغزير، وأن ييسر له كل عسير.

-إلي أخواتي الحبيبات، لم تكن عائلات عليَّ بل كنتن معيلاتٌ لي، أسأل الله لكن أن يرزقكن الخير والسعادة مع أزواجكن.

-إلي عمي الحاج/ مصطفي سالم والد زوجتي، تعلمت منه حب التحدي والوصول إلي الهدف مهما عظمت الظروف والأحوال.

-إلي عمي الشيخ/ أحمد سالم، تعلمت منه حب قراءة القرآن الكريم، وحب الضعفاء والمساكين.

-إلي جميع أقاربي، وأخص منهم بالذكر أ/ عماد حمدي، أدعو الله لهم جميعاً أن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

المقدمة

بالنظر إلي الدور المتنامي الذي تقوم به البنوك في تدعيم الاقتصاد الوطني، وإلي دورها في توفير الائتمان الذي يعتبر إحدى الركائز التي تقوم عليها التجارة بحسبان أن" قوام التجارة هو السرعة والائتمان[1] ، وكذلك بالنظر إلي اعتماد البنوك علي أموال المودعين وغيرهم من الدائنين في ممارسة أنشطتها، فضلاً عن كونه تاجراً يسعي إلي تحقيق الربح في ظل منافسة شديدة بين البنوك الوطنية بعضها وبعض وبينها وبين البنوك الأجنبية، كل هذا وغيره يستدعى وجود رقابة مرنه وملائمة وفعالة وكافية وكافلة لتحقيق الاعتبارات الآتية:

١- أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

٢- أن هدف الرقابة علي البنوك- سواء بموجب نصوص صريحة في القانون أو بموجب قرارات وتعليمات صادرة من البنك المركزي- هو "الحيلولة دون قيام البنوك بتصرفات تضر بمصالح أصحاب الودائع والدائنين أو بالصالح الاقتصادي القومي، لكن ينبغي ألا يؤدي هذا إلي حرمان البنوك من حقها المشروع في تحقيق الربح المعقول الذي يكفل لها الاستمرار كمشروعات عاملة في الحقل المصرفي"[2]، وهذا مؤداه ألا تحول الضوابط الرقابية دون حق البنوك في تحقيق الربح.

٣- أن اعتماد بعض البنوك في ممارسة نشاطها علي أموال المودعين وغيرهم من الدائنين يستلزم تشديد الرقابة عليها.

---

[1] د/ناجي عبد المؤمن، مقدمات قانون التجارة، الجزء الأول (الأعمال التجارية - التاجر- المحل التجاري - النظرية العامة للشركات) بدون تاريخ، بدون دار نشر، ص١٤.

[2] د/نبيل سدره محارب، تطور مفهوم وإجراءات الرقابة علي البنوك في الجمهورية العربية المتحدة وبخاصة منذ عام١٩٥٧، محاضرات معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٦٨، ص١٣٢، ص١٣٣

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
أولا:- فكرة البحث	٢
ثانيًا: إشكالية البحث	٤
ثالثًا:- أهمية البحث	٥
رابعًا:- منهج البحث	٦
خامسًا:- خطة البحث	٦
الفصل التمهيدي	٧
ماهية الرقابة القانونية علي البنوك	
وأثر التطورات المصرفية عليها	
المبحث الأول:- ماهية البنك وتحديد البنوك الخاضعة للرقابة	١٠
المطلب الأول:- تعريف البنك	١٠
الفرع الأول:- موقف الفقه	١١
الفرع الثاني:- موقف القانون	١٣
الغصن الأول:- عدم وضع تعريف محدد للبنك	١٣
الغصن الثانى:- وضع تعريف محدد للبنك	١٥
المطلب الثاني:- البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي	١٨
الفرع الأول:- الأصل خضوع كل البنوك العاملة في مصر للرقابة	١٨
الفرع الثانى:- الإستثناءان الواردان علي الأصل السابق	١٩

الموضوع	الصفحة
الغصن الأول:-خضوع الفروع العاملة في الخارج التابعة لبنوك مصرية عاملة في مصر للرقابة	١٩
الغصن الثاني:- عدم خضوع بعض البنوك العاملة في مصر للرقابة	٢١
المبحث الثانى:- ماهية الرقابة القانونية علي البنوك	٢٤
المطلب الأول:- مفهوم الرقابة القانونية علي البنوك	٢٤
الفرع الأول:- تعريف الرقابة بصفة عامة	٢٥
الغصن الأول:- تعريف الرقابة وفقاً للجانب الوظيفي لها	٢٥
الغصن الثاني:- تعريف الرقابة وفقاً للجانب الإجرائي لها	٢٦
الغصن الثالث:- تعريف الرقابة وفقاً للجانب العضوي لها	٢٦
الفرع الثاني:- المفهوم القانوني للرقابة علي البنوك	٢٧
الغصن الأول:- الفرق بين الرقابة علي البنوك والرقابة علي الائتمان	٢٧
الغصن الثاني:- الأسس القانونية للرقابة علي البنوك	٢٨
المطلب الثاني:- الجهات المختصة بالرقابة القانونية علي البنوك في مصر وأمريكا	٣٠
الفرع الاول:- الوضع في جمهورية مصر العربية	٣١
الغصن الأول:- البنك المركزي المصري	٣١
الغصن الثاني:- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	٣٨
الغصن الثالث:-الهيئة العامة للرقابة المالية	٤١
الغصن الرابع:- إلجهاز المركزي للمحاسبات	٤٢

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني:- الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية	٤٤
الغصن الأول:- نظام الاحتياطي الفيدرالي	٤٥
الغصن الثاني:- الجهات الفيدرالية الأخرى	٤٦
الغصن الثالث:- بعض الجهات الرقابية الفنية المتخصصة	٤٨
المبحث الثالث:- أثر التطورات المصرفية علي البنوك وعلى عملياتها	٥٠
المطلب الأول:- أثر استخدام التكنولوجيا علي البنوك وعلى عملياتها	٥١
الفرع الأول:- تغير طبيعة عمليات البنوك التقليدية	٥١
الفرع الثانى:- ظهور البنوك الإلكترونية العاملة علي شبكة الإنترنت	٥٤
الفرع الثالث:- خروج خدمات مصرفية إلكترونية من رقابة السلطات الرقابية	٥٦
المطلب الثاني:- أثر التحرر المالي علي البنوك وعلى عملياتها	٥٧
الفرع الأول:- عدم تخصيص عمليات بنوك محددة لنوع معين من البنوك	٥٨
الفرع الثاني:- ظهور البنك الشامل	٥٩
الفرع الثالث:- عدم جدوى التفرقة بين أنواع البنوك وفقاً لبعض المعايير	٦١
الغصن الأول:- عدم جدوى تقسيم البنوك من حيث	٦١

الموضوع	الصفحة
الأنشطة التي تمارسها	
الغصن الثاني:- عدم جدوى تقسيم البنوك من حيث جنسيتها	٦٢
الغصن الثالث:- عدم جدوى تقسيم البنوك من حيث ملكيتها	٦٢
الفرع الرابع:- موقف القانون من ذلك	٦٣
الباب الأول	٦٥
أوجه الرقابة القانونية على البنوك	
الفصل الأول	٦٩
أوجه الرقابة القانونية علي البنوك التقليدية والإلكترونية	
المبحث الأول:- أوجه الرقابة القانونية السابقة	٧٠
مطلب الأول:- أوجه الرقابة القانونية السابقة علي اكتساب المنشأة وصف البنك	٧٠
الفرع الأول:- أوجه الرقابة القانونية الخارجية	٧٠
الغصن الأول:-الترخيص المبدئي للبدء في إجراءات التأسيس	٧١
الغصن الثاني:- إقرار الهيئة العامة للرقابة المالية لنشرة الإكتتاب الموجه للجمهور.	٧٦
الغصن الثالث:- إخطار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وقيد المنشأة في السجل التجاري	٧٨
الغصن الرابع:- التسجيل في سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري	٧٨

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني:- الرقابة القانونية الداخلية	٨٦
الغصن الأول:- الرقابة التي تمارسها الجمعية التأسيسية علي البنك وأعمال المؤسسين	٨٧
الغصن الثاني:- الرقابة التي يمارسها المكتتبين علي أعمال المؤسسين	٩٢
المطلب الثاني:- أوجه الرقابة القانونية السابقة علي اتخاذ القرار من المختص قانونا باتخاذه	٩٤
الفرع الأول:- رقابة البنك المركزي السابقة والمتعلقة بالهيكل التنظيمي والإداري للبنك	٩٤
الغصن الأول:- تعيين رؤساء وأعضاء مجالس إدارات البنوك والمديرين التنفيذيين في الإدارات المختلفة	٩٥
الغصن الثاني:- تعديل النظام الأساسي للبنك أو عقده الابتدائي	٩٨
الغصن الثالث:- وقف نشاط البنك	٩٩
الغصن الرابع:- اندماج البنك في بنك آخر	١٠٣
الفرع الثاني:- رقابة البنك المركزي السابقة والمتعلقة بممارسة البنك لبعض الأنشطة	١٠٧
الغصن الأول:- الرقابة السابقة علي البنك حال ممارسته نشاط صناديق الاستثمار	١٠٧
الغصن الثاني:- الرقابة السابقة على البنك حال مباشرته نشاط أمناء الحفظ	١٠٩

الموضوع	الصفحة
الغصن الثالث:- الرقابة السابقة علي البنك حال ممارسته نشاط التمويل العقاري	١١١
الفرع الثالث:- رقابة البنك المركزي السابقة والمتعلقة برأس مال البنك فى الأحوال المختلفة	١١٢
الغصن الأول: تملك الشخص نسبة معينة من رأسمال البنك تمكنه من السيطرة عليه	١١٢
الغصن الثاني:- حالة تعثر البنك وزيادة رأس ماله المصدر بقرار من البنك المركزي.	١١٤
المبحث الثاني:- أوجه الرقابة القانونية اللاحقة على البنوك التقليدية والإلكترونية	١١٦
المطلب الأول:- أوجه الرقابة القانونية الخارجية اللاحقة	١١٦
الفرع الأول:- تقييم القائمين على إدارات البنوك ومراقبي حساباتها	١١٦
الغصن الأول:- رقابة البنك المركزي لمجالس إدارات البنوك ومديريهم التنفيذيين	١١٧
الغصن الثاني:- رقابة البنك المركزي لمديري فروع البنوك الأجنبية ومديريهم التنفيذيين	١١٩
الغصن الثالث:- رقابة البنك المركزي لمن يعهد إليه بإدارة البنك بموجب عقود الإدارة	١٢٠
الغصن الرابع: رقابة البنك المركزي لمراقبي الحسابات	١٢٢
الفرع الثاني:- رقابة البنك المركزي اللاحقة على البنوك من خلال البيانات	١٢٣

الموضوع	الصفحة
الغصن الأول:- توفير البيانات المتعلقة بمنح الائتمان للعملاء	١٢٣
الغصن الثاني:- توفير البيانات الدورية الخاصة بالمراكز المالية للبنوك	١٢٦
الفرع الثالث: وضع ضوابط لمنح الائتمان للعميل واعتماد تعديلات الأنظمة الأساسية للبنوك	١٣٠
الغصن الأول:- ضوابط منح الائتمان للعميل	١٣٠
الغصن الثاني:- اعتماد البنك المركزي لتعديلات الأنظمة الأساسية للبنوك	١٣٣
الفرع الرابع:- حظر البنوك من القيام ببعض الأعمال أو التعامل مع بعض الأشخاص	١٣٤
الغصن الأول:- منع البنك من القيام ببعض الأنشطة	١٣٥
الغصن الثاني:- منع البنك من تقديم قروض أو أي مبالغ أخرى لأشخاص معينين أو ضمانهم فيها	١٤٠
المطلب الثاني:- أوجه الرقابة القانونية الداخلية اللاحقة	١٤٣
الفرع الأول:- رقابة المساهمين على البنك	١٤٤
الغصن الأول:- أوجه الرقابة التي تمارسها الجمعية العمومية للبنك	١٤٤
الغصن الثاني:- أوجه الرقابة التي يمارسها أقلية المساهمين علي البنك	١٥٤
الغصن الثالث:- أوجه الرقابة المقررة للمساهم الواحد بالبنك	١٥٦

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني:- رقابة مراقبي حسابات البنك	١٥٩
الغصن الأول:- أهمية الدور الرقابي لمراقبي الحسابات في البنوك	١٥٩
الغصن الثاني:- الرقابة التي يمارسها مراقبو حسابات البنك	١٦٠
الفرع الثالث:- الرقابة التي يمارسها مجلس إدارة البنك على رئيسه	١٦٢
الفصل الثاني	١٦٣
أوجه الرقابة القانونية الخاصة بالبنوك الإلكترونية لمواجهة مخاطرها	
المبحث الأول:- بعض المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإلكترونية وكيفية مواجهتها	١٦٦
المطلب الأول:- بعض المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإلكترونية	١٦٦
الفرع الأول:- المخاطر الأمنية	١٦٧
الغصن الأول:- تعريف المخاطر الأمنية وبيان مصادرها	١٦٧
الغصن الثاني:- أهمية الرقابة على البنوك الإلكترونية لتجنب المخاطر الأمنية	١٦٩
الفرع الثاني:- المخاطر القانونية	١٧٠
الغصن الأول:- تعريف المخاطر القانونية وبيان بعض صورها	١٧١

الموضوع	الصفحة
الغصن الثاني:- أثر المخاطر القانونية علي البنك الإلكتروني وعملائه	١٧٤
الفرع الثالث:- مخاطر التشغيل	١٧٦
الغصن الأول:- تعريف مخاطر التشغيل	١٧٦
الغصن الثاني:- مظاهر تفرد مخاطر التشغيل في نظام عمل البنوك الإلكترونية	١٧٧
المطلب الثاني:- مدى الاهتمام الوطني والدولي بتلك المخاطر وتأمين البنوك ومعاملاتها منها	١٧٩
الفرع الأول:- الاهتمام الوطني والدولي بالمخاطر التي تتعرض لها البنوك الإلكترونية	١٨٠
الغصن الأول:- موقف القانون المصري	١٨٠
الغصن الثاني:- موقف القانون الأمريكي	١٨١
الغصن الثالث:- الموقف الدولي	١٨٢
الفرع الثاني:- التأمين الفني للبنك الإلكتروني ووسائل تحقيقه	١٨٣
الغصن الأول:- تعريف التأمين الفني للبنوك الإلكترونية ونطاقه	١٨٣
الغصن الثاني:-تأمين البنوك الإلكترونية عن طريق جهات متخصصة بوسائل فنية متعددة	١٨٦
المبحث الثاني:- الضوابط الرقابية الخاصة بالبنوك الإلكترونية	١٩٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول:- الوضع في مصر	١٩٠
الفرع الأول:- الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية عموما	١٩٠
الغصن الأول:- شروط الحصول علي ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية	١٩١
الغصن الثاني:- مسئوليات البنك والعميل عند تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية	١٩٢
الغصن الثالث:- إدارة المخاطر المرتبطة بتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت	١٩٤
الفرع الثاني:-ضوابط إصدار البنوك للنقود الإلكترونية ومدي اعتبارها من عمليات البنوك	١٩٧
الغصن الأول:- مدي اعتبار عملية إصدار النقود الإلكترونية من عمليات البنوك	١٩٧
الغصن الثاني:- شروط الحصول علي ترخيص لإصدار وسائل دفع للنقود الإلكترونية	٢٠٠
الغصن الثالث:- الإجراءات الإضافية للتأمين الفني للبنوك عند إصدارها وسائل دفع للنقود الإلكترونية.	٢٠١
المطلب الثاني:- الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٢
الفرع الأول:- الضوابط الرقابية لمنح الترخيص المبدئي للبنوك الإلكترونية	٢٠٢
الغصن الأول:- إجراءات منح الترخيص المبدئي للبنوك الإلكترونية	٢٠٣

الموضوع	الصفحة
الغصن الثاني:- موقف مكتب مراقب العملة من استيفاء البنوك للإجراءات السابقة	٢٠٦
الفرع الثاني:- الضوابط الرقابية علي البنوك الإلكترونية أثناء عملها علي شبكة الإنترنت	٢٠٧
الغصن الأول:- التأكد من استمرار كفاية وكفاءة المعايير الأمنية	٢٠٨
الغصن الثاني:- التأكد من الالتزام بالقوانين والتعليمات المنظمة لعمل البنوك الإلكترونية	٢١٠
الغصن الثالث:- التأكد من استمرار كفاية وكفاءة المعايير التشغيلية	٢١٢
الباب الثاني	٢١٥
مدى فاعلية الرقابة القانونية على البنوك	
الفصل الأول	٢١٩
مدى استقلالية الجهة المعنية بالرقابة على البنوك ومدي موافقتها للمعايير الدولية	
المبحث الأول:- مدي استقلالية الجهة المعنية بالرقابة على البنوك في ممارسة دورها الرقابي	٢٢٠
المطلب الأول:- مدي استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية ومدي خضوعه للسلطة التشريعية	٢٢١
الفرع الأول:- مدي استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية	٢٢٢
الغصن الأول:- بعض مؤشرات استقلالية البنك المركزي	٢٢٢

الموضوع	الصفحة
عن السلطة التنفيذية	
الغصن الثاني:- مدي انطباق المؤشرات السابقة علي البنوك المركزية المختلفة	٢٢٤
الفرع الثاني:- مدي خضوع البنك المركزي للسلطة التشريعية ومساءلته أمامها	٢٣٠
الغصن الأول:-الجهة التي تتولي مساءلة مجلس إدارة البنك المركزي	٢٣٠
الغصن الثاني:- الوضع بالنسبة للبنك المركزي المصري ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	٢٣١
المطلب الثاني:- مدي انفراد البنك المركزي بالرقابة والإشراف على البنوك	٢٣٤
الفرع الأول:- الجهة التي تتولي الرقابة والإشراف علي البنوك	٢٣٤
الفرع الثاني:- الوضع في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٥
الغصن الأول:- في جمهورية مصر العربية	٢٣٦
الغصن الثاني:- في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٦
المطلب الثالث:- مدي نهائية قرارات البنك المركزي الخاصة بالرقابة علي البنوك	٢٣٨
الفرع الاول:- بالنسبة لقرارات البنك المركزي المصري	٢٤٠
الفرع الثاني:- بالنسبة لقرارات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	٢٤٠

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع:- مدي تمتع المسئولين في البنك المركزي بالضمانات التي تكفل لهم الإستقلالية	٢٤٢
الفرع الأول:- الضمانات التي يتمتع بها مسئولي البنك المركزي المصري	٢٤٤
الغصن الأول:- بعض ضمانات مجلس إدارة البنك المركزي المصري	٢٤٤
الغصن الثاني:- بعض ضمانات العاملين بالإدارات والوحدات الإشرافية والرقابية بالبنك المركزي المصري	٢٤٥
الفرع الثاني:- بعض الضمانات التي يتمتع بها المسئولين في نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	٢٤٦
المبحث الثاني:- مدي توافق مؤشرات الاستقلالية الوطنية مع المعايير الدولية	٢٤٨
المطلب الأول:- مدي اعتبار معايير لجنة بازل أعراف مصرفية دولية	٢٤٩
المطلب الثاني:- مدي توافق التشريعات الوطنية مع متطلبات لجنة بازل بشأن استقلالية الجهة الرقابية	٢٥٠
الفرع الأول:- ضرورة وضوح وشفافية أهداف ومسئوليات الجهات الرقابية المختلفة	٢٥٢
الغصن الأول:- موقف القانون المصري	٢٥٢
الغصن الثاني:- موقف القانون الأمريكي	٢٥٣
الفرع الثاني:- استقلالية الجهات الرقابية في أداء عملها	٢٥٤
الفرع الثالث:- توفير الموارد المالية الكافية للجهة الرقابية	٢٥٥

الموضوع	الصفحة
والحماية القانونية لمسئوليها	
الغصن الأول:- الوضع في مصر	٢٥٦
الغصن الثاني:- الوضع في أمريكا	٢٥٦
الفرع الرابع:- مساءلة الجهة الرقابية أمام جهة أعلي	٢٥٦
الفصل الثاني	٢٥٧
مدي كفاية وملاءمة أوجه الرقابة القانونية لطبيعة البنوك الإلكترونية وعملياتها	
المبحث الأول:- مدى ملاءمة أوجه الرقابة القانونية لطبيعة البنوك الإلكترونية وعملياتها	٢٥٩
المطلب الأول:- مظاهر خصوصية قواعد إبرام العقود المصرفية على شبكة الإنترنت	٢٥٩
الفرع الأول:- المرحلة السابقة على التعاقد	٢٦٠
الغصن الأول:- الإلتزام بالإعلام والتبصير في التعاقد المصرفي على شبكة الإنترنت	٢٦٠
الغصن الثاني:- التأكد من هوية البنك والمتعامل معه على شبكة الإنترنت	٢٦١
الفرع الثاني:- مرحلة التعاقد	٢٦٣
المطلب الثاني:- خصوصية إنشاء البنوك الإلكترونية وطرق عملها	٢٦٤
الفرع الأول:- خصوصية إنشاء البنوك الإلكترونية	٢٦٦
الفرع الثاني:- طرق عمل البنوك الإلكترونية	٢٦٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث:- مدي ملاءمة أوجه الرقابة القانونية لطبيعة البنوك الإلكترونية	٢٦٨
الفرع الأول:- مدي ملاءمة الضوابط الرقابية للمراحل المختلفة التي تمر بها البنوك الإلكترونية	٢٦٩
الغصن الأول:- ضوابط مرحلة تأسيس البنك الإلكتروني	٢٦٩
الغصن الثاني:- ضوابط إدارة البنك الإلكتروني ومباشرته لنشاطه	٢٧٠
الغصن الثالث:- ضوابط التغيرات التي تطرأ على الوجود المادي والقانوني	٢٧٠
الفرع الثانى:- مدي ملاءمة الجزاءات والعقوبات لطبيعة البنوك الإلكترونية	٢٧١
الغصن الأول:- مصادر الحصول على المعلومات وطبيعتها	٢٧٢
الغصن الثاني:- الإجراءات التصحيحية والجزاءات ومدى ملاءمتها لطبيعة البنوك الإلكترونية	٢٧٢
المبحث الثاني:- مدي كفاية الضوابط الرقابية الخاصة بالبنوك الإلكترونية	٢٧٥
المطلب الأول:- عدم كفاية الضوابط الرقابية الخاصة بالبنوك الإلكترونية في مصر	٢٧٦
الفرع الأول:- قصور الضوابط الرقابية الخاصة بالبنوك الإلكترونية عن تغطية بعض الجوانب	٢٧٦
الغصن الأول:- عدم وجود ضوابط رقابية كافية ومفصلة	٢٧٧

الموضوع	الصفحة
تكفل توفير مظلة أمنية شاملة للبنك والعميل	
الغصن الثاني:- عدم وجود ضوابط رقابية توفر الخبرة الفنية على مستوى إدارة البنك والعاملين لديه	٢٧٧
الفرع الثاني:- الحاجة إلي ضوابط رقابية جديدة ووحدة فنية للمتابعة والتحديث	٢٧٩
الغصن الأول:- الضوابط الرقابية المستهدف وجودها	٢٨٠
الغصن الثاني:- إنشاء وحدة فنية متخصصة لمتابعة تحديث عمل البنوك الإلكترونية	٢٨٠
المطلب الثاني:- التواصل بين الجهات الرقابية للدول المختلفة وموقف القانون والبنك المركزي المصري من ذلك	٢٨٢
الفرع الأول:- مجالات التواصل والحوار بين الجهات الرقابية للدول المختلفة	٢٨٣
الفرع الثاني:- مدي استجابة القانون والبنك المركزي المصري لهذا التواصل ومجالاته	٢٨٣
الفصل الثالث	٢٨٩
مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية على البنوك لمبادئ ومعايير لجنة بازل الدولية	
المبحث الأول:- مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية لمبادئ لجنة بازل بشأن الإدارة الرشيدة في البنوك	٢٨٩
المطلب الأول:- الوضع في مصر	٢٩٠
الفرع الأول:- مدي توافق أوجه الرقابة القانونية عموماً	٢٩٠

الموضوع	الصفحة
مع معايير لجنة بازل بشأن الإدارة الرشيدة في البنوك	
الغصن الأول:- مجلس إدارة البنك وإدارته العليا	٢٩١
الغصن الثاني:- لجنة إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية	٢٩٥
الغصن الثالث:- الاتصال بين الأجهزة المختلفة للبنك لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب	٢٩٩
الغصن الرابع:-وجود نظام للمرتبات والأجور والمكافآت قائم علي أسس موضوعية	٣٠١
الغصن الخامس:- مراعاة الهيكل التنظيمي لمجموعة الشركات أو الشركات المعقدة	٣٠٣
الغصن السادس:- الإفصاح والشفافية	٣٠٥
الفرع الثاني:- مدى توافق مبادئ الإدارة الرشيدة في بنوك القطاع العام مع معايير لجنة بازل ذات الصلة	٣١٠
الغصن الأول:- تشكيل مجلس إدارة بنوك القطاع العام ومؤهلات أعضائه	٣١١
الغصن الثاني:- الجمعية العمومية لبنوك القطاع العام واختصاصاتها	٣١٢
الغصن الثالث:- نظام الأجور والمكافآت والبدلات والأسس القائمة عليه	٣١٤
الغصن الرابع:- تطوير أنظمة عمل البنوك وتنمية قدرات ومهارات العاملين بها	٣١٥
المطلب الثاني:- الوضع في أمريكا	٣١٦

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول:- مجلس إدارة البنوك	٣١٦
الغصن الأول:- المسئوليات والواجبات الرئيسية لمجلس إدارة البنوك	٣١٧
الغصن الثاني:- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	٣٢٥
الغصن الثالث:- تناسب حجم المجلس مع مسئولياته وواجباته	٣٢٦
الفرع الثاني:- لجان مجلس الإدارة	٣٢٧
الغصن الأول:- هيكل لجان مجلس الإدارة	٣٢٨
الغصن الثاني:- اللجان المختلفة لمجلس الإدارة	٣٣١
الفرع الثالث:- اتصال مجلس الإدارة بالجهات الإشرافية المختلفة	٣٣٦
الفرع الرابع:- منع تضارب المصالح بين البنك والأطراف ذات الصلة به	٣٣٩
الغصن الأول:- منع تعارض المصالح بين البنك ومجلس إدارته والإدارة العليا له	٣٣٩
الغصن الثاني:- مراعاة مصالح مساهمي البنك	٣٤٢
المبحث الثاني:- مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية لمبادئ لجنة بازل بشأن الرقابة المصرفية الفعالة	٣٤٣
المطلب الأول:- مدي إنطباق المعايير الرقابية للجنة بازل علي النظام المصرفي المصري	٣٤٥
الفرع الأول:- مدي مراعاة المعايير الخاصة بالتراخيص	٣٤٥

الموضوع	الصفحة
والموافقة علي التعديلات الهيكلية	
الفرع الثاني:- مدي مراعاة متطلبات وشروط الرقابة المصرفية الفعالة	٣٤٦
الفرع الثالث:- مدي مراعاة معايير الرقابة المصرفية المستمرة	٣٤٩
الفرع الرابع:- مدي مراعاة معايير الصلاحيات الرسمية للمراقبين المصرفيين	٣٥٠
الفرع الخامس:- مدي مراعاة معايير الرقابة علي البنوك عابرة الحدود وأنشطتها	٣٥١
المطلب الثاني:- مدي انطباق المعايير الرقابية للجنة بازل علي النظام المصرفي الأمريكي	٣٥٣
الفرع الأول:- تحديد الأنشطة المسموح بممارستها للبنوك والسيطرة علي إستخدام لفظ "بنك"	٣٥٤
الغصن الأول:- تحديد الأنشطة المسموح للبنوك ممارستها	٣٥٤
الغصن الثاني:- الوسائل القانونية المتبعة للسيطرة علي استخدام لفظ بنك	٣٥٦
الفرع الثاني:- تحديد متطلبات الترخيص ومنح الجهة الإشرافية حق رفض طلب الترخيص	٣٥٦
الغصن الأول:- تحديد متطلبات ترخيص البنوك بوضوح	٣٥٧
الغصن الثاني:- متطلبات الترخيص لإنشاء الفروع الأجنبية	٣٦٠
الغصن الثالث:- موقف الجهة الرقابية المختصة من	٣٦١

الموضوع	الصفحة
الطلب المقدم للحصول علي الموافقة المبدئية	
الفرع الثالث:- تمتع الجهات الرقابية بسلطات واسعة تجاه عمليات السيطرة علي البنوك ودمجها	٣٦٢
الغصن الأول:- تعريف السيطرة علي البنوك ودمجها والاستحواذ عليها	٣٦٣
الغصن الثاني:- توفير المعلومات عن الأشخاص المسيطرة علي البنك	٣٦٤
الغصن الثالث:- ضرورة الحصول علي موافقة مسبقة من الجهة الرقابية الفيدرالية المختصة	٣٦٦
الغصن الرابع:- سلطة الجهة الرقابية المختصة تجاه الطلب وضوابطها	٣٦٧
الفرع الرابع:- ضرورة كفاية رأس المال وتوافر التدابير اللازمة لمواجهة عدم كفايته	٣٦٩
الغصن الأول:- تناسب الحد الأدني لرأس مال البنوك مع المخاطر التي يتعرض لها	٣٦٩
الغصن الثاني:- مستويات رأس المال التي تعكس كفايته أو نقصانه والتدابير اللازمة لمواجهتها	٣٧٠
الفرع الخامس:- اتباع سياسات وممارسات ملائمة لإدارة المخاطر ومراقبة الجهات الرقابية لها	٣٧٣
الغصن الأول:- السياسات والممارسات الواجب اتباعها لإدارة المخاطر المختلفة	٣٧٣
الغصن الثاني:- رقابة الجهات الرقابية الفيدرالية المختصة	٣٧٨

الموضوع	الصفحة
لهذه السياسات والممارسات	
الفرع السادس:- تناسب نظام الرقابة الداخلية مع حجم وطبيعة ونطاق أنشطة البنك	٣٧٩
الفرع السابع:- اتباع سياسات وممارسات للحيلولة دون ارتكاب الأنشطة الإجرامية عبر البنوك	٣٨٢
الفرع الثامن:- تنوع أساليب الرقابة وتعدد صلاحيات الجهات الرقابية العلاجية والتصحيحية	٣٨٥
الغصن الأول:- تنوع أساليب الرقابة	٣٨٥
الغصن الثاني:- تعدد صلاحيات الجهات الفيدرالية الرقابية العلاجية والتصحيحية	٣٨٦
الفرع التاسع:- الإفصاح الدوري للمعلومات وضرورة شفافيتها	٣٨٧
الفصل الرابع	٣٨٩
مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية	
لمصالح البنك والمودعين وأصحاب المصالح الأخري	
المبحث الأول:- مدي مراعاة أوجه الرقابة لبعض مصالح البنك	٣٨٩
المطلب الأول:- مدي مراعاة المحافظة على السمعة التجارية للبنك	٣٩٠
الفرع الأول:- الوسائل القانونية للمحافظة علي أسرار البنك وأسرار عملائه	٣٩٠
الغصن الأول:- في قانون البنك المركزي	٣٩٠

الموضوع	الصفحة
الغصن الثاني:- في قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة	٣٩٢
الفرع الثاني:- الوسائل القانونية لمكافحة ارتكاب جريمة غسل الأموال عبر البنك	٣٩٤
الغصن الأول:- فى القانون المصرى	٣٩٥
الغصن الثاني:- في القانون الأمريكي	٤٠٢
المطلب الثاني:- مدي مراعاة مصلحة البنك في تدعيم مركزه المالي	٤٠٧
الفرع الأول:- بعض الضوابط الرقابية الخاصة بتدعيم المركز المالي للبنوك	٤٠٨
الغصن الأول:- الضوابط الرقابية اللازمة لتمكين البنك من استيفاء ديونه من عملائه وغيرهم	٤٠٨
الغصن الثاني:-الضوابط الرقابية اللازمة لتجنيب البنك مخاطر الاستثمار ومخاطر التركز	٤١٠
الفرع الثاني:- بعض الضوابط الرقابية اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنوك في أمريكا	٤١٢
الغصن الأول:- الآليات القانونية التي تمكن الجهة الإشرافية من مواجهة التعثر المالي للبنوك	٤١٣
الغصن الثاني:- تدعيم المركز المالي للبنوك بالرقابة علي معاملاته مع الجهات التابعة	٤١٧
المبحث الثاني:- مدي مراعاة أوجه الرقابة القانونية لمصالح المودعين وأصحاب المصالح الأخري	٤١٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول:- الوضع فى مصر	٤١٨
الفرع الأول:- مظاهر مراعاة مصالح المودعين وأصحاب المصالح الأخري حال مباشرة البنك لنشاطه	٤١٨
الغصن الأول:- بعض مظاهر مراعاة مصالح المودعين	٤١٩
الغصن الثاني:- بعض مظاهر مراعاة مصالح أصحاب المصالح الأخري	٤٢١
الفرع الثاني:- مظاهر مراعاة مصالح المودعين وأصحاب المصالح الأخري حال توقف البنك أو دمجه أو تعثره ماليا	٤٢٤
المطلب الثاني:- الوضع في أمريكا	٤٢٦
الفرع الأول:- بعض مظاهر مراعاة مصالح المودعين وأصحاب المصالح الأخري حال مباشرة البنك لنشاطه	٤٢٦
الغصن الأول:- بعض مظاهر مراعاة مصالح المودعين	٤٢٦
الغصن الثاني:- بعض مظاهر مراعاة مصالح أصحاب المصالح الأخري	٤٢٨
الفرع الثانى:- بعض مظاهر مراعاة مصالح المودعين وأصحاب المصالح الأخري حال توقف البنك أو دمجه أو السيطرة عليه	٤٢٩
الخاتمة	٤٣٢
المقترحات	٤٣٤
قائمة بمعاني المصطلحات	٤٣٩

الموضوع	الصفحة
المراجع العربية	٤٤٠
المراجع الإنجليزية	٤٥٤
المواقع الإلكترونية	٤٦٢
ملخص الرسالة باللغة العربية	٤٦٣
الفهرس	٤٦٥
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	أ

Law of the Central Bank of Egypt has required taking into account the international banking norms own control when it is put to the rules of the control and supervision of banks and controls associated with their activities, and the letter indicated that the Egyptian law, and the US compatible with those international norms as well as the international principles of corporate governance, although they differed in the degree of consensus.
If the goal of the law in general, achieve justice and protect the interests of the target audience by to provide public security and public safety in the community, the Egyptian central bank and the banking system and exchange law did not achieve this goal, because there are banks operating in Egypt are not subject to the supervision of the Central Bank, and the Bank's interest received care and attention of more customers and other stakeholders interest.

Research Summary

The research topic of "the feasibility of legal control over the banks," and aims researcher, including a statement the appropriateness and adequacy of the aspects of the legal controls on banks in Egypt, by comparison with the US banking system, so as to provide protection for banks operating in Egypt, and thus protect the Egyptian banking system from financial crises, has Find explained the strengths and weaknesses of the control exercised by the Central Bank of Egypt, and the statement of the bezel controls compatibility with international standards for effective control and principles, and international principles for the governance of banks.

And require effective control must enjoy supervisory authority a great deal of autonomy in its supervisory role on the banks, the message has been made clear the limits of Egyptian law to provide such independence compared to American law and called for adopting the position of the latter law on this issue. As the search palaces aspects of the current legal oversight for Islamic banks, the latter requires the existence of other oversight to fit in with the nature of their work, as well as the need for a legitimate management financially and administratively independent from the central bank to carry out specific tasks defined by explicit law, and through review of the position of the US law for e-banks, it turns out the researcher bezel Palaces Egyptian law to provide controls adequate to those banks, which required him advocating that there should be controls to cover this shortcoming and face multiple risks that can be exposed to electronic banking, and convenience considerations require the establishment of a unit of a technical nature a subsidiary of the Central Bank of technically qualified to follow up and update the work of electronic banking.